



Our Ref:

الرقم - ١٦/٢٧٧

Date:

التاريخ : ٢٠٢٤/٢/٢٦

السيد الزميل رئيس الغرفة المحترم

تحية طيبة وبعد..

نرفق لكم طياً كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 4/658/1191 تاريخ 2024/2/18 المتضمن الإشارة لكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/1085 تاريخ 2024/1/25 بخصوص مقترحات اللجنة الوزارية المكلفة بزيارة محافظة حلب والتي من ضمنها تكليف وزارتي (الاقتصاد والتجارة الخارجية المالية /مديرية الجمارك العامة) بدراسة موضوع الشحن الجزئي للبضائع مع الجهات ذات الصلة وإقرار ما يلزم بهذا الشأن.

تفيد الوزارة بكتابها المرفق أنه لا يوجد ما يمنع من تخليص الكمية الواردة بإجازة الاستيراد على دفعات.

يرجى التفضل بالاطلاع.

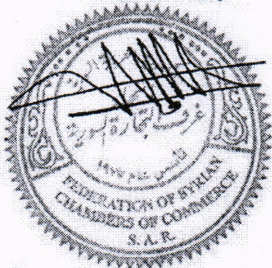
شاكرين كريم تعاونكم واهتمامكم

وتفضلوا بقبول أطيب التمنيات.

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

بالتفويض

مازن أنيس حماد



غرفة تجارة ريف دمشق الكتب الواردة
الرقم : ٤١٤
التاريخ ٢٠٢٤ / ٢ / ٢٦

Radia



إلى اتحاد غرف التجارة السورية
إلى اتحاد غرف الصناعة السورية
إلى اتحاد الغرف الزراعية السورية

إشارة إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٠٨٥ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥ المعطوف على كتابنا رقم ١/٩ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢١ وعلى توصية اللجنة الاقتصادية رقم ٦/ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٢ الواردة بكتاب رئاسة مجلس الوزراء ٢/١٢٧ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٢ حول مقترحات اللجنة الوزارية المكلفة بزيارة محافظة حلب، والمتضمن: "الموافقة على ما انتهت إليه توصية اللجنة الاقتصادية المذكورة، وتكليف السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية متابعة التنفيذ بالتنسيق مع من يلزم وفقاً للمدد الزمنية المحددة، وتذليل كافة الصعوبات التي تعترض التنفيذ وبما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد ويصب في المصلحة الوطنية العليا".

ومن بين مقترحات اللجنة المذكورة تكليف وزارتي (الاقتصاد والتجارة الخارجية - المالية / مديرية الجمارك العامة) بدراسة موضوع الشحن الجزئي للبضائع مع الجهات ذات الصلة وإقرار ما يلزم بهذا الشأن. نبلغكم بأنه لا يوجد ما يمنع من تخليص الكمية الواردة بإجازة الاستيراد على دفعات. يرجى الاطلاع.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتور محمد سامر الخليل



١١٠٥

Handwritten signature

وارد اتحاد غرف التجارة السورية
الرقم 2/334
تاريخ الورد 2024/02/18



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ٤١٦٢

التاريخ: ٤٨ / ٤ / ٢٠٢٤

حواشي

٢٠٢

لا إقرار

٤٨ / ٤ / ٢٠٢٤

٢٠٢

السادة:

وزير (الاقتصاد والتجارة الخارجية - السياحة - الاتصالات والتقانة - المالية - الكهرباء -

التجارة الداخلية وحماية المستهلك - الصناعة - الإدارة المحلية والبيئة)

محافظ حلب

حاكم مصرف سورية المركزي

رئيس اتحاد غرف الصناعة

رئيس اتحاد غرف السياحة

رئيسي غرفتي التجارة والصناعة في حلب

استناداً لما تقرر في اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم 6/ لعام 2024 بشأن اعتماد مقترحات اللجنة الوزارية التي قامت بزيارة محافظة حلب .

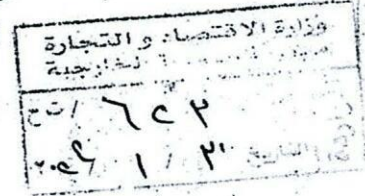
وفي ضوء ما تقرر في مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2023/1/24 لجهة الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة الاقتصادية بجلستها أعلاه وتكليفنا متابعة التنفيذ بالتنسيق مع من يلزم وفقاً للمدد الزمنية المحددة وتذليل كافة الصعوبات التي تعترض التنفيذ، وبما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد، ويصب في المصلحة الوطنية العليا، والعودة إلى رئاسة مجلس الوزراء متى كان لذلك مقتضى.

يرجى الاطلاع والتنسيق مع من يلزم - كل فيما يخصه - لوضع المقترحات المرفقة طياً موضع التنفيذ وبالسرية القصوى واعلامنا بالإجراءات المتخذة بهذا الصدد، وكذلك موافقاتنا بالدراسات المطلوبة والمقترحات ومشاريع القرارات والصكوك اللازمة بشأنها تمهيداً للعرض وإقرار ما يلزم بشأنها

رئيس اللجنة الاقتصادية

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الدكتور محمد سامر الخليل



نسخة إلى:
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
أمانة سر اللجنة الاقتصادية

٢٠٢٤
٤٨ / ٤ / ٢٠٢٤
السادة المحاورين

١١٢٠
٤٨ / ٤ / ٢٠٢٤



الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: 1/1085

التاريخ: 2024/1/25

السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/1/23 على:
كتابكم رقم 1/9 تاريخ 2024/1/21 وتوصية اللجنة الاقتصادية رقم 2/127 تاريخ 2024/1/22
حول مقترحات اللجنة الوزارية المكلفة بزيارة محافظة حلب "المرفقة ربطاً".
وبنتيجة النقاش قرر المجلس: الموافقة على ما انتهت إليه توصية اللجنة الاقتصادية المذكورة، وتكليفكم
متابعة التنفيذ بالتنسيق مع من يلزم ووفقاً للمدد الزمنية المحددة، وتذليل كافة الصعوبات التي تعترض
التنفيذ، وبما يساهم في دفع عجلة الاقتصاد، ويصب في المصلحة الوطنية العليا، والعودة إلى رئاسة مجلس
الوزراء متى كان لذلك مقتضى.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عرنوس

نسخة إلى:

- السيد وزير السياحة.
- السيد وزير الاتصالات والتقانة.
- السيد وزير المالية.
- السيد وزير الكهرباء.
- السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.
- السيد وزير الصناعة.
- السيدة وزيرة الإدارة المحلية والبيئة.
- السيد حاكم مصرف سورية المركزي.